المحـــور الثالث
القطاعات الاقتصادية والخدمية في مدينة الرياض

تتجسد نواتج المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض بالاستراتيجيات الآتية:

- **استراتيجية التنمية الاقتصادية.**
- **استراتيجية الخدمات العامة.**
- **استراتيجية المرافق العامة.**
- **استراتيجية النقل.**
- **استراتيجية البيئة.**
- **استراتيجية الإسكان.**

وقد اختصر هذا المخطط بما سمي «الرؤية المستقبلية للرياض» التي صنفت في مراحل ثلاث:

الأولى: بعيدة المدى (٥٠ عاماً بدءاً من العام ١٤٢٤هـ).

الثانية: متوسطة المدى (٢٥ عاماً).

الثالثة: قصيرة المدى (١٠ سنوات).

بحيث تتضمن ٥٨ برنامجاً تنفيذياً استراتيجياً منها ٦٥٪ برامج تم إنجازها و٣٥٪ برامج جاري تنفيذها.

القطاع الصناعي:

تشهد مدينة الرياض معدلات نمو اقتصادي متصاعدة أكثر مما هي عليه في المدن الأخرى بالمملكة، باعتبارها العاصمة السياسية والتجارية والمالية للبلاد. وقد تدخلت عوامل عديدة في زيادة القدرات الاقتصادية لمدينة الرياض منها النمو السكاني الكبير ونمو الفرص الوظيفية، الأمر الذي يدعم نمو الطلب على السلع والخدمات، إضافة إلى موقعها الذي يتوسط المملكة، وموقعها المتميز في وسط سوق إقليمية كبيرة متمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، والدول المجاورة، وكونها أصبحت مركزاً مالياً يضم المقرات الرئيسة للمصارف التجارية العاملة في البلاد ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، إضافة إلى الإدارات العامة لصناديق الإقراض الحكومية والمؤسسات المالية.

ولهذه العوامل دور كبير فيما تحقق للمدينة من تطور إيجابي خلال العقود الثلاث الماضية في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعية وتجارية وغيرها. ويسهم القطاع الخاص بدور فعال في تطور القطاع الصناعي وزيادة عدد المصانع المنتجة.

تضم مدينة الرياض مدينتين صناعيتين مجهزتين بمختلف الخدمات والمرافق تشرف عليهما هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية[١]. تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية الأولى التي تقع وسط مدينة الرياض ٤٥١ ألف م٢ فيها ٥٨ مصنعاً، في حين تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية الثانية التي تقع على أطراف مدينة الرياض من الجهة الجنوبية ١٨,٨ كم٢ ويوجد فيها ٧٣٠ مصنعاً[٢].

تشير المعلومات إلى تلقي هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية أعداداً كبيرة من الطلبات للإنشاء أوالتخطيط والدراسة، في ظل استكمال المدن الصناعية القائمة لقدرتها الاستيعابية من المصانع، وتزايد الحاجة لإنشاء مدن صناعية جديدة مطورة في كل من مدينة الرياض ومنطقتها، حيث قدرت الطلبات لإنشاء مصانع جديدة في منطقة الرياض بما يمثل ٧٥٪ من إجمالي الطلبات التي وردت إلى الهيئة من مناطق المملكة كافة[٣].

ويدعم صندوق التنمية الصناعية القطاع الصناعي في الرياض وقد بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض ١٢٢٣ قرضاً لتمويل ٨٥٥ مشروعاً صناعياً، أي ما يمثل ٣٧٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ[٤].

كما اعتمد الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ[٥] ٤٢ قرضاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل ٣٦٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض لإقامة ٣٠ مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة إثنا عشر مشروعاً صناعياً قائماً. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض وقيمتها المعتمدة، إذ بلغت قيمتها ١٣٩٠ مليون ريال وهوما يمثل ١٧٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

(١) تم تخصيص مساحة (٢٥٧) كم٢ لمنطقة صناعية في (سدير) وهي ضمن منطقة الرياض ولا زالت في مراحل التنفيذ.
(٢) هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية www.modon.gov.sa.
(٣) مجلة تطوير، العدد ٥٢، الهيئة العليا لتطوير الرياض، ١٤٢٩هـ.
(٤) صندوق التنمية الصناعية السعودي: التقرير السنوي لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.
(٥) المصدر السابق.